

محددات قياس الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة من (1990 – 2019)

The determinants of measuring the hidden economy in Sudan during the period from 1990 to 2015

د. دلال عبد العال عمر¹، د. صالح أحمد علي جامع²¹أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا، قسم الاقتصاد، السودان، tahnonjou2017@gmail.com²أستاذ الاقتصاد المشارك، جامعة كرري مدرسة العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، السودان، salihjaami19@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/28

تاريخ القبول: 2020/10/21

الملخص:

تناولت الدراسة محددات قياس الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة من (1990 – 2015)، هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقات التوازنية قصيرة وطويلة الاجل لمحددات الاقتصاد الخفي في السودان، تمثلت مشكلة الدراسة في ماهية محددات الاقتصاد الخفي في السودان، افترضت الدراسة ان هنالك علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية وتنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي، تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في وصف وتحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي و الأسلوب القياسي من خلال استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL)، توصلت الدراسة إلى أن هنالك نمو مضطرب لحجم الاقتصاد الخفي في السودان يتمثل في أكثر المتغيرات تأثيراً عليه وهي ارتفاع معدلات البطالة ومستوى الفقر وانخفاض متوسط دخل الفرد على التوالي، وبناءً على ذلك اوصت الدراسة بالعمل على تحويل أنشطة الاقتصاد الخفي المشروعة الى الاقتصاد الرسمي واعادة النظر في التشريعات والاجراءات بوضع استراتيجية لادارة الاقتصاد غير الرسمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، الفساد، التهرب الضريبي، الاقتصاد المشروع.

تصنيف JEL: C50، J60، H30

Abstract:

The study discussed ,the determinants of measuring the hidden economy in Sudan during the period from 1990 to 2015. The study aimed at identifying the short and long term balance relations of the hidden economy in Sudan. The study was concerned with the determinants of the hidden economy in Sudan. Between the economic and non-economic variables and the growing phenomenon of the hidden economy, the methodology of the study depends on the descriptive method of describing and analyzing the phenomenon of hidden economy and standard method. Through the use of the ARDL methodology, the study found that there is a steady growth of the size of the hidden economy in Sudan is the most influential variables is the high unemployment rates and the level of poverty and low per capita income respectively, The study aims at transforming the activities of the legitimate hidden economy into the formal economy and reviewing legislation and procedures by developing a strategy for the management of the informal economy.

Key Words: Hidden Economy, Corruption, Tax Evasion, Illegal Economic.

JEL Classification: C50, J60, H30.

1. مقدمة:

يتكوّن النمو الاقتصادي الفعلي في أية دولة من مجموع معدلي نمو الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي، باعتبار أن الاقتصاد الخفي يشكل المكوّن الثاني في الاقتصاد. وليس بالضرورة أن تكون معدلات النمو في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي واحدة، فقد ينمو أحدهما بنسبة تفوق نمو الآخر. تُعتبر ظاهرة الاقتصاد الخفي أو ما يسمى باقتصاد الظل حقيقة موجودة في جميع اقتصاديات دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ السبعينات من القرن الماضي. وقد أثبتت الدراسات أن الاقتصادات الخفية قد بلغت من الأهمية بحيث لا يمكن تجاهلها من إجمالي النشاطات الاقتصادية، بل إنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات نمو لم تشهداها الاقتصادات الرسمية.

1.1 إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة الرئيسة حول ماهية محددات الاقتصاد الخفي في السودان ومنها تتفرع عدة تساؤلات:

- هل تدني معدلات دخل الفرد قد تؤدي الى تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي؟
- هل ارتفاع مستوى الضرائب يؤدي الى ظهور الاقتصاد الخفي؟
- هل تزايد معدلات البطالة يساعد على نمو الاقتصاد الخفي؟
- هل ارتفاع معدلات الفقر يؤدي الى تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي؟
- هل انتشار الفساد الاداري والمالي يؤدي الى ظهور الاقتصاد الخفي؟.

2.1 فرضية الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضية اساسية مفادها ان هنالك علاقة سببية مابين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية وتنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- هنالك علاقة عكسية مابين انخفاض متوسط دخل الفرد وتنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي.
- هنالك علاقة طردية مابين ارتفاع مستوى معدلات الضرائب وتنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي.
- هنالك علاقة طردية مابين زيادة معدلات البطالة وتنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي.
- هنالك علاقة طردية مابين زيادة معدلات الفقر وتنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الاقتصاد الخفي وأسبابه وآثاره وطرق قياسه.
- التعرف على محددات الاقتصاد الخفي في السودان.
- التعرف على العلاقات التوازنية قصيرة وطويلة الاجل لمحددات الاقتصاد الخفي في السودان.

4.1 منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في وصف وتحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي، خلال فترة الدراسة، وتوضيح المفاهيم والأسباب المفسرة والآثار الناجمة في تحديد مؤشرات الاقتصاد الخفي، كما تعتمد الدراسة أيضاً على الاسلوب القياسي من خلال استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذيالفجوات الموزعة (ARDL).

5.1 أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية : تسعى الدراسة لتحديد مؤشرات و محددات الاقتصاد الخفي في السودان من خلال نموذج يعكس اهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد الخفي في كل من الاجل القصير والاجل الطويل .

الأهمية العملية : تُسهم الدراسة في توجيه صانعي السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار في السودان من اتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة، والتي تراعي طبيعة الدور الذي يُمارسه الاقتصاد الخفي على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، والتي قد تُسهم في تصحيح التشوه الذي يُمكن أن يُحدثه الاقتصاد الخفي على المتغيرات الاقتصادية من خلال النتائج التي يتوصل إليها.

6.1 الدراسات السابقة:

دراسة: فاطمة العموري، وزينب القرضي (2016):

الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر(2004-2014)، هدفت الدراسة الى تتبع الاسباب التي ادت الى تطور الاقتصاد الخفي في الجزائر، وناقشت مشكلة الدراسة كيفية تأثير الاقتصاد الخفي على مسار التنمية المستدامة وماهي الاجراءات التي اتخذتها الجزائر للتخفيف من آثاره، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة الى ان صعوبة قياس الاقتصاد الخفي يزيد من آثاره السالبة، ومن ثم اوصت الدراسة بتكثيف الدراسات البحثية عن الاقتصاد الخفي ووضع معايير موحدة لتقديره تتناسب مع طبيعة الأنشطة داخل كل بلد.

دراسة: ليلي حامد المطيري (2014):

أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، هدفت الدراسة الى قياس أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة والتوصل الى طرق قياسه، و صيغت مشكلة الدراسة في تساؤل ما هو أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي و الاسلوب القياسي باستخدام معلومات العينة (السلسلة الزمنية) في تقدير معلمات النموذج القياسي، توصلت الدراسة الى ان هنالك علاقة عكسية مابين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي، اوصت الدراسة بضرورة احكام الدولة السيطرة على كافة الأنشطة الاقتصادية للاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

دراسة: رشيدة حمودة (2012):

استراتيجيات ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجرتي الجزائر ومصر، هدفت الدراسة الى ابراز الاثر الاقتصادي والاجتماعي والبنى المؤسسي للاقتصاد غير الرسمي وخصائص الاقتصاد غير الرسمين، تناولت مشكلة الدراسة كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة من خلال الثروة الكامنة غير المصرح بها الموجودة فيه والتي تختلف حسب خصوصية كل دولة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، وقد توصلت الدراسة الى ان اسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي تتعدد لكن اهمها عبء الضرائب والضمان الاجتماعي وكثرة اللوائح والقوانين والتدخل الحكومي وتدني كفاءة الخدمات، ومن ثم اوصت الدراسة بضرورة ان يكون الاصلاح المؤسسي هو هدف الدول للحد من انتشار الاقتصاد الخفي كظاهرة.

دراسة: عبدالعزيز علي محمد الصالحي (2011):

الاقتصاد الخفي آثاره وطرق قياسه مع اشارة الى قياس حجمه في الاقتصاد الليبي (1981-2011): هدفت الدراسة الى التعرف على اسباب نمو الاقتصاد الخفي وطرق قياسه والآثار المترتبة عليه وكيفية مواجهتها ، كما تناولت مشكلة الدراسة ان عدم دقة البيانات والمعلومات وما يترتب عليها من سياسات غالباً ماتكون ذات أثر سالب تضر بالاقتصاد القومي، اتبعت الدراسة منهج التحليل الاقتصادي وتوصلت الدراسة الى ان عملية قياس حجم الاقتصاد الخفي يمكن ان تتباين حسب طريقة التقدير المتبعة لحجم الاقتصاد الخفي حيث لا توجد طريقة مثلى للتقدير، ومن ثم اوصت الدراسة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة واعادة النظر في السياسات التي تعمل على توجيه المتغيرات الاقتصادية.

دراسة: ثائر محمد رشيد (2011):

اقتصاد الفساد وخفايا اقتصاد الظل في العراق اسبابه ونتائجه وسبل مواجهته، تناولت الدراسة مسببات اقتصاد الظل وعلاقت بالفساد، هدفت الدراسة الى حصر الشار السالبة للاقتصاد الخفي، تمثلت مشكلة الدراسة في ان عدم الاستقرار السياسي يولد بيئة حاضنة للفساد، اتبعت الدراسة منهج التحليل الاقتصادي، توصلت الدراسة الى ان التستر التجاري يتسبب بدرجة كبيرة في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي على المستوى المحلي، ومن ثم اوصت الدراسة بتحديد ملامح ووضع استراتيجية لمعالجة قضايا الاقتصاد غير المنظم والحد من البيروقراطية.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت العوامل المؤثرة على ظاهرة الاقتصاد الخفي من خلال نموذج قياسي يعكس اثر هذه العوامل في كل من الاجل القصير والاجل الطويل بينما ركزت الدراسات السابقة على قياس ظاهرة الاقتصاد الخفي واثرها على المتغيرات الاقتصادية.

2. الإطار النظري للدراسة

تواجه عديد من الدول والحكومات على اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي، العوائق والعراقيل التي تؤدي إلى تعطيل عجلة الاقتصاد، وانحراف بعض أنشطتها الاقتصادية عن مساراتها الصحيحة نحو مسارات خفية عن الإدارة الاقتصادية، ويُعد الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في المجتمع الإنساني، إلا أنه مع ذلك بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة متأخراً ومنذ سنوات قليلة مضت وتعتبر ظاهرة الاقتصاد الخفي إحدى الظواهر التي تعاني منها اقتصاديات العالم كافة، النامي منه والمتقدم، وإن اختلفت من بلد لآخر، فهي تختلف لأسباب نشأتها وحجمها وسبل احتوائها وكذلك للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل اقتصاد، وتؤكد الدراسات أن الاقتصاد الخفي يتزايد بمعدلات عالية قد تفوق أحياناً معدل نمو الاقتصاد الرسمي خاصة في الدول النامية، ويرجع نموه لعدة أسباب وعوامل متداخلة كالأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة والأنظمة الضريبية والمستويات المعيشية وسوق العمل وغيرها من الأسباب ، ويتمثل الاقتصاد الخفي في أنشطة اقتصادية يتولد عنها دخول لا تدرج ضمن الحسابات القومية للدول، لأنها تمارس بسرية بعيداً عن السجلات الرسمية بهدف التهرب من سداد الاستحقاقات المترتبة عليها وبعيداً عن الامتثال للوائح والقوانين والتشريعات النافذة، وباعتبار السودان إحدى الدول النامية فهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد على نشوء ونمو ظاهرة الاقتصاد الخفي.

هنالك عدة تعريفات للاقتصاد الخفي، نجد من أهمها التعريف القائل بأن الاقتصاد الخفي عبارة عن أنشطة اقتصادية غير مشروعة أو أنشطة مشروعة، ولكنها غير مسجلة رسمياً، ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي. وهناك عديد من الأمثلة على هذه الأنشطة، مثل تجارة المخدرات، والفساد الإداري والمالي، والرشوة والتزوير والتهرب الضريبي (حامد المطيري، 2012، ص 66).

1.2 مفاهيم وتعريفات الاقتصاد الخفي:

كما نجد توجه بعض العلماء والباحثين اتجاهات مختلفة لتعريف الاقتصاد الخفي حسب مفهوم الأنشطة التي تندرج في هذا الاقتصاد، حيث ينصرف الاقتصاد الخفي في نظر البعض إلى الناتج القومي غير المحسوب. في حين ينصرف البعض الآخر إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، والتي قد تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي. ويمكن تعريف الاقتصاد الخفي بأنه "كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائه تحرياً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل، بحكم طبيعتها، تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد" (حيان سلمان، 2015، ص 22) ويرى الباحثان أن مفهوم الاقتصاد الخفي يشمل ذلك الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تسجل مدخلاته ومخرجاته في سجلات الحسابات القومية، ولا يعترف بالقوانين والتشريعات الصادرة، وأن ظاهرة غسل الأموال تعد من أبرز أشكال الاقتصاد الخفي.

2.2 أنواع الاقتصاد الخفي

يُصنّف الاقتصاد الخفي وفقاً لمعيار المشروعية إلى نوعين رئيسيين: الاقتصاد الخفي المشروع، والاقتصاد الخفي غير المشروع: (عاطف أندراوس، 2000، ص 40).

1.2.2 الاقتصاد الخفي المشروع: يتضمن الاقتصاد الخفي المشروع أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعة، ولا تخالف قوانين وأنظمة الدولة، كأنشطة بحد ذاتها، ولكنها غير معلنة ومجهولة بالنسبة للدولة، ويتولّد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية، ومن ثم لا تُسجل ضمن حسابات الدخل القومي. ومن أمثلتها: بعض أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة وقطاع التجارة الداخلية، بالإضافة إلى القطاع الحرفي والمهني.

2.2.2 الاقتصاد الخفي غير المشروع: يقوم الاقتصاد الخفي غير المشروع على أنشطة اقتصادية مخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، إلى جانب الأنشطة التي تُنتج سلعاً وخدمات غير مشروعة. ويمكن تقسيم أنشطة الاقتصاد الخفي غير المشروع إلى ثلاثة أقسام وهي :

- **الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعة:** يتضمن هذا القسم الأنشطة التي تُجرّمها معظم قوانين دول العالم. ومن أمثلتها: تهريب المخدرات، بالإضافة إلى تهريب السلع المحظورة وبيع السلع المسروقة، وكذلك تهريب الأموال أو ما يسمى بالفساد الإداري.

- **الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة:** تشمل الأنشطة المخالفة للوائح التي تضعها الدولة، كأنشطة القمار والرشوة، وأنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي، وذلك في الدول التي تتبع نظاماً إدارياً للرقابة على الصرف الأجنبي.

-الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة: يدخل في دائرة الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة، العمالة المخالفة لبعض شروط العمل، كالعمر وأوقات العمل. وقد أطلق عليه البعض مسمى الاقتصاد الرمادي وهي "المنطقة التي يلتقي فيها الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي، وهو يشمل على عمليات محرمة قانوناً، إلا أنها تمارس بشكل علني وشرعي، فضلاً عن عدم دفع مستحقاتها الضريبية للدولة.

3.2 طرق تقدير وقياس حجم الاقتصاد الخفي:

هناك طرق رئيسة لتقدير وقياس حجم الاقتصاد الخفي هي: (احمد الهيبي، رفاه نجم، 2010، ص 8):

1.3.2 طريقة التقدير المباشر: ووفقاً لهذه الطريقة تحسب قيم تقديرية للدخول الناتجة من مختلف الأنشطة الفرعية لدولة ما، وترتبط بنشاط الاقتصاد الخفي، ثم تجمع هذه القيم الجزئية حتى يتوصل في النهاية إلى قيمة الاقتصاد الخفي لهذه الدولة. وإن هذه الطريقة هي التي يتم استخدامها في الولايات المتحدة الأمريكية ووجه الضعف الرئيس فيها هو أن كثيراً من أوجه نشاط الاقتصاد السري لا يمكن ملاحظتها أي حجم الاقتصاد الخفي المقدر قد يختلف عن حجمه الحقيقي اختلافاً جوهرياً

2.3.2 طريقة أسئلة الاستقصاء (الاستبيانات): تقوم هذه الطريقة على توزيع استمارات تسمى (استمارات استقصاء) تحتوي عدداً من أسئلة موضوعية بمعرفة خبراء متخصصين وتهدف الأسئلة إلى جمع معلومات مفيدة، عن حقيقة الاقتصاد الخفي، وهي موجهة إلى البائعين والمشتريين في الاقتصاد الخفي، وتجري عملية مطابقة بين إجابة البائع والمشتري، وفي حالة تطابق الإجابات يمكن الاعتماد على نتائج عملية الاستقصاء، وفي هذه الحالة يمكن التوصل إلى أرقام، تكون قريبة من قيمة الاقتصاد الخفي الحقيقية.

3.3.2 طريقة الإحصائيات السكانية: وتستخدم هذه الطريقة في إيطاليا، وتعتمد هذه الطريقة إلى تقسيم إنتاجية الفرد في القطاع الخفي في الاقتصاد بطريقة افتراضية، يقوم بها الخبراء والمتخصصون ثم يقدر عدد الأشخاص العاملين في الاقتصاد الخفي، عن طريق الفرق بين عدد السكان الذين يفترض أنهم جزء من قوة العمل الاقتصادية بناءً على إحصائيات سكانية وعدد السكان المسجلين رسمياً بوصفهم قوة العمل الفعلية في الدولة.

4.3.2 طريقة إجمالي الناتج القومي: طبقت هذه الطريقة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وتعتمد على تقدير حجم الاقتصاد الخفي بمقارنة التقديرات الرسمية للناتج القومي الإجمالي من جانب الاستهلاك بالتقديرات الرسمية للناتج القومي من جانب الدخل، والافتراض هو أن أوجه نشاط الاقتصاد الخفي لن تؤثر إلا على تقديرات الناتج القومي من زاوية الدخل، وفي هذه الطريقة يقدر الاستهلاك عن طريق برنامج يسمى "برنامج مقاييس امتثال الخاضعين للضريبة" تؤخذ فيه عدد من الأسر كعينات ويجري تتبع جميع الأوراق والمستندات وأوجه الصرف الخاصة بهذه الأسرة، بهدف الوصول إلى دخلها الحقيقي.

4.2 أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي

لا يوجد عديد من العوامل المختلفة والمتشابكة، والتي تؤدي بدورها إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد الخفي، ويمكن بصفة عامة تصنيفها على النحو التالي:

1.4.2 العوامل الضريبية: ممتثلة في الأنظمة الضريبية غير العادلة وارتفاع مستوى الضرائب: تُعد الضرائب المرتفعة مسؤولة عن حدوث ظاهرة الاقتصاد الخفي بشكل كبير في كثير من الدول. بحيث تتجه الدوافع وتزايد الحوافز لدى الأفراد

والمنشآت للبحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات، أي أنها تقودهم إلى الاقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة حيث إن النظام الضريبي يجب أن يتسم بمبادئ العدالة والشمول والمساواة والتوازن وتلاحظ أنه كلما زادت الأعباء الضريبية ازداد التهرب الضريبي، على سبيل المثال يشير الاقتصادي "Hansson" إلى أن ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الإضافي يمثل العامل الرئيسي في ظهور الاقتصاد الخفي في السويد، وبالرغم من كون النظام الضريبي في السويد من الأنظمة ذات الكفاءة العالية، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الفساد الإداري بين العاملين في مجال الضرائب، والتي تكفل حصر الاقتصاد الخفي في أضيق نطاق ممكن بالمقارنة بباقي الدول، إلا أن Hanson يشير إلى أن آثار ارتفاع معدلات الضريبة وبصفة خاصة على الدخل الحدية على المدى تنعكس في صورة ازدهار للاقتصاد الخفوتوفر بالفعل دوافع نحو المخاطرة والتحول نحو الاقتصاد الخفي. (بوجورقة بوناصر، 2014، ص128).

2.4.2 الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية: إن تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل لا شك تؤدي إلى زيادة الدوافع لدى الأفراد للتحايل على هذه النظم والقواعد، بهدف تنظيم أنشطة غير قانونية، أو ما يسمى بالسوق السوداء وقد تدفع الأفراد إلى البحث عن فرص العمل المستترة الأخرى والتي تدفع الأفراد إلى اتباع الحيل والسبل الكفيلة بتجاوزها. (شهاب شبحان، 2013).

3.4.2 انخفاض مستوى الدخل: إن مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة، وأنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة، قد تشجع الأفراد الذين يقع عليهم الظلم على الانحراف وتدفعهم إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية، حيث يؤدي انخفاض مستوى الدخل في دولة ما، إلى زيادة معدلات البطالة ونسبة الفقر فيها، مما قد يساهم في ارتفاع معدلات الجريمة، وازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي كلما استمرت مستويات الدخل في الانخفاض وكل ذلك يؤدي إلى تشتيت مقدرات الأفراد وتبديد طاقتهم وبالتالي عدم إخلاصهم للعمل أو إتقانهم له ما يؤثر سلباً على المجتمع والدولة من جميع النواحي.

4.4.2 دور المشروعات الصغيرة والمعلومات: تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً لا يستهان به في نمو الاقتصاد الخفي، وذلك لأنها تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات، تسهل من الأنشطة الاقتصادية الخفية، كما تلعب المعلومات دوراً حيوياً في أداء الاقتصاد الخفي؛ وذلك لأن المشتريين والبائعين في سوق العمل والسلع بحاجة إلى معلومات عن الأسعار والجودة والبدائل المتاحة، بالإضافة إلى معلومات عن الأطراف الأخرى موضع المعاملات، وبدون توافر هذه المعلومات فإن السوق لا يمكنه العمل. ولا شك أن الحصول على هذه المعلومات سوف يكون لها تكلفة لمن يريد التعامل في الأنشطة الخفية، وعلى ذلك لكي ينمو الاقتصاد الخفي، لا بد من توافر المعلومات بأقل تكلفة وسهولة ممكنة. (حيان احمد سلمان، 2006، ص65).

5.4.2 ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان والتأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد قد يدفع معظمهم إلى البحث عن وظائف أخرى خفية أو غير رسمية. وقد تمت ملاحظة أن بعض العاملين في الأنشطة الاقتصادية الخفية وخصوصاً في الدول النامية يفضلون هذه الأنشطة ويرتاحون إليها إلى درجة أنهم قد يرفضون بالفعل فرص العمل الأخرى الرسمية عندما يجدونها وقد يكون مكسبهم من الوظائف المستترة يفوق مكسبهم من الوظائف الرسمية بالنسبة لمن لديهم تلك الوظائف.

6.4.2 انعدام التوازن داخل سوق العمل مابين العرض والطلب على العمل: فالفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها يؤدي بدوره إلى خلق جيش من البطالة، ثم تدفعها ظروف المعيشة إلى البحث عن فرص العمل غير الرسمية وبالتالي تدفع بهم إلى التششت والضياع و المساهمة بتكريس ظاهرة ما يسمى بالاقتصاد الخفي .

7.4.2 الفساد الإداري والمالي: إن ظهور الفساد يؤدي إلى ازدياد وتفاقم مشكلات الاقتصاد بكافة أشكاله وبالتالي استبداله باقتصاد ظل جديد.

8.4.2 البطالة المقنعة: يؤدي وجود البطالة المقنعة كذلك إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد حيث انها تخلق لدى العاملين شعوراً بضعف طاقاتهم و إنتاجيتهم فيدفعهم ذلك إلى البحث عن فرص أخرى للعمل الإضافي يجدون بها ذواتهم ويستفيدون منها مادياً ومعنوياً.

9.4.2 نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة ، والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها. إن النظام الخاص بالأسعار في هذه الدول عادة ما يكون غير مناسباً ولا يعكس مستوى الندرة. فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعومة. وتؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى انتشار ظاهرة الطوابير وأحياناً زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية. ويؤدي ذلك الأمر إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي أما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية ، أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الاقتصاد الخفي للوفاء باحتياجات الطلب عليها.

10.4.2 الأنظمة السياسية غير العادلة ، والتي بدورها تخلق أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة أيضاً.

5.2 الآثار المترتبة على الاقتصاد الخفي:

الحقيقة أن أنشطة الاقتصاد الخفي ليست كلها سلبية ، حيث إن بعضها سلبي وبعضها الآخر إيجابي لكنه يبقى بعيداً عن سجلات الدولة وحساباتها وتقاريرها الاقتصادية، وبعض تلك الأنشطة والطرق مشروعة وبعضها الآخر غير مشروعة، حيث يوجد للاقتصاد الخفي رغم خطورته على الاقتصاد الرسمي تعدد أبعاده بشكل بالغ التعقيد، آثاراً سلبية وإيجابية يمكن توضيحها فيما يلي: (خليل احمد النمروطي وآخرون، 2016، ص34).

1.5.2 الآثار السلبية للاقتصاد الخفي: يترتب على وجود الاقتصاد الخفي آثاراً سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية. وتتمثل فيما يلي

- فقدان حصيلة الضرائب: يعد فقدان حصيلة الضرائب من أهم وأول الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي؛ وذلك نتيجة التهرب الضريبي في بعض أشكال الضرائب، كضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة، مما قد يؤدي إلى فقد كبير في جانب الإيرادات العامة، والذي بدوره يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.

- الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي: يؤدي سرعة نمو الاقتصاد الخفي إلى فشل وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، مما يتسبب ذلك في تشويه المؤشرات الخاصة بسياسات الاستقرار الاقتصادي. ومن ثم تُوضع سياسات غير مناسبة؛ نتيجة لتشويه المعلومات الموجودة، فتأتي النتائج عكس المتوقع لها. كما يُسهم الاقتصاد الخفي في تشويه معدلات البطالة الرسمية، حيث يوفر الاقتصاد الخفي فرص عمل للذين لم يتمكنوا من حصولها في الاقتصاد الرسمي، وعادة ما تكون هذه العمالة غير مسجلة. وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات البطالة عن المعدل الحقيقي. ومن ثم تُطبّق سياسات

اقتصادية غير ملائمة؛ نتيجة تحيُّز البيانات الواردة. ويؤثر وجود الاقتصاد الخفي أيضاً على السياسة النقدية؛ وذلك لأن معظم المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي تتم بصورة نقدية، وبالتالي فإن زيادة الأنشطة الاقتصادية الخفية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود، مما يؤثر بدوره في كمية النقود المستخدمة في الاقتصاد الرسمي.

– الأثر على توزيع الموارد: يتسم الاقتصاد الخفي بارتفاع معدل العوائد نتيجة التهرب الضريبي، بعكس الاقتصاد الرسمي الذي يتسم بارتفاع مستوى الضرائب على أنشطته. وفي ظل هذا الوضع تصبح المنافسة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي غير عادلة، بالشكل الذي يمكن الاقتصاد الخفي من اجتذاب أكبر قدر ممكن من الموارد، وبالتالي سوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحوَّلة من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد الخفي، مما يؤثر ذلك بدوره على الكفاءة الاقتصادية.

– الأثر على النمو الاقتصادي: يتسبب وجود الاقتصاد الخفي في عدم دقة البيانات والمعلومات الواردة عن معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي ستختلف معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي عن معدل النمو المسجَّل، مما يعمل هذا بدوره على تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات قد تكون أقل من الواقع، أو تقديرات مبالغ فيها عن معدل النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك، تصبح قياسات الناتج القومي التي لا تأخذ الاقتصاد الخفي في الحسبان غير مناسبة.

2.5.2 الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي: ركزت معظم الدراسات التي تناولت الاقتصاد الخفي على جوانبه السلبية، في حين أن للاقتصاد الخفي فوائد مرتبطة بوجوده، جديرة بالاعتبار أيضاً مثل :

– حيث تشير النتائج التجريبية التي توصل إليها Shneider (1998) إلى أن أكثر من 66% من المكاسب التي تم تحقيقها في الاقتصاد الخفي يتم إنفاقها مباشرة في الاقتصاد الرسمي، وهذا بالطبع له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وإيرادات الضرائب المباشرة (Schneider & Enste, 2000).

– تتيح بعض أنشطة الاقتصاد الخفي لبعض الأفراد فرص الحصول على دخل أساسي أو إضافي، علاوةً على أنها قد تساهم في انخفاض معدلات البطالة؛ لكونها تعمل على توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل في الاقتصاد الرسمي.

– لها دور في مساعدة محدودي الدخل، حيث أنها تقوم بتقديم السلع والخدمات بأسعار أقل، مقارنةً بأسعار السلع والخدمات التي يقدمها الاقتصاد الرسمي.

3. تطورات ظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان

توسع القطاع غير الرسمي وغير المنتظم في السودان نتيجة للتدهور الاقتصادي والاجتماعي بسبب السياسات الاقتصادية الكلية وقد شجعت التركيبة الاجتماعية والاقتصادية في زيادة حجم القطاع غير المنتظم خاصة بعد زيادة تدهور القطاع الزراعي والحيواني واحجام كثير من القوى العاملة والتضخم المتزايد وارتفاع الاسعار المتصاعدة اضافة لعدم الاستقرار بسبب الحروب القبلية مما ترك آثاراً سلبية ضاعفت من الهجرة الريفية للمدن زيادة على ذلك ضعف النمو الحكومي في توسيع فرص عمل المهاجرين مما دفعهم للدخول في القطاع غير المنتظم وجعل حجم القطاع يتزايد والانشطة فيه تتنوع كلما زادت التكاليف المعيشية للمواطنين مما أدى لزيادة معدلات الفقر والبطالة. (اكرام حسن محمد، 2018، ص114).

1.3 أبرز مظاهر الاقتصاد الخفي في السودان

تضمنت أنشطة الاقتصاد الخفي في السودان ثلاث فئات (ايهاب الموسوي وآخرون، 2016، ص165):

الفئة الاولى: هي الأنشطة الهامشية في قطاع الخدمات الانتاجية وتتم هذه الأنشطة بصفة مؤقتة أو دائمة بما يكفل الحد الأدنى للمعيشة، ومن ابرز مظاهره :
- عمالة المرأة - الباعة المتجولين.

الفئة الثانية: هي الأنشطة الانتاجية الصغيرة وتشمل المهن الحرفية، ومن ابرز مظاهره:
- المشروعات الصغيرة- اعمال السمسرة المختلفة وخاصة في العقارات والاراضي - التعدين التقليدي - سوق الصرف الموازي.

الفئة الثالثة: وهي الفئة التي تدخل فيها الأنشطة غير المشروعة من الاقتصاد الخفي ومن ابرز مظاهرها:
- التهرب الجمركي والتهرب الضريبي - الغش التجاري وتقليد العلامات التجارية - اختلاس المال العام- ظاهرة غسيل الاموال- الاتجار بالمخدرات والاتجار بالسلحة والذخائر - جرائم تهريب البشر وجرائم التزوير والتزييف.

2.3 اسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان

تعتبر ظاهرة الاقتصاد الخفي ظاهرة معقدة الاسباب تتعدد اسباب وجودها ومن ابرز تلك الاسباب (نسرین عثمان، 2017، ص97):

1.2.3 ضعف الاداء الاقتصادي في السودان: وينعكس من خلال انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وهو ما ينعكس عليه تدني مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والذي بدوره يوفر تربة خصبة لنمو الاقتصاد الخفي.

2.2.3 الجفاف والتصحر الذي اصاب ولايات السودان: في السبعينات وحتى اوائل الثمانينات وماتبعه من نزوح كبير للمواطنين الى ولاية الخرطوم، بالتالي ظهرت مجموعة من الاشكاليات اهمها عدم توفر الاحتياجات الضرورية لهذه الاسر النازحة وبالإضافة الى ازدياد حدة الفقر عدم مقدرة ارباب الاسر على ممارسة المهن الحضرية مما جعل الاسر تعتمد على المرأة في توفير احتياجات المعيشة.

3.2.3 النزاع المسلح في غرب السودان وفقدان رب الاسرة زاد من تفاقم الظاهرة بالإضافة الى حالات الطلاق والمجر. (هاجر الزبير عبدالمجيد، 2013، ص9).

4.2.3 ارتفاع معدلات البطالة: تعتبر عامل اجتماعي يؤدي بالمبتطلين عن العمل الى المشاركة في أنشطة الاقتصاد الخفي بهدف اشباع حاجاتهم والحصول على ما امكن من الاموال لتحسين ظروفهم المعيشية، وفي واقع السودان نجد ان البطالة تتزايد معدلاتها مع ارتفاع لتكاليف المعيشة، ولاشك ان معظم العاطلين عن العمل تحولوا الى العمل في الاقتصاد الخفي مما يساهم في زيادة معدلاته. (هاجر الزبير عبدالمجيد، مصدر سابق، ص10).

5.2.3 معدلات الضرائب: على الرغم من ان نسبة الضرائب في السودان منخفضة مقارنة بكثير من الدول لكن لاشك انها احدى اسباب الانتقال من الاقتصاد الرسمي الى الاقتصاد الخفي، ويعد التهرب الضريبي سبباً رئيساً في عجز الموازنة العامة للدولة ففي هذه الحالة من الطبيعي ان يتم تغطية هذه النفقات من مصادر داخلية أو خارجية، مما يعني زيادة الاعباء المترتبة على كاهل الدولة التي قد تلجأ في بعض الاحيان الى زيادة العبء الضريبي عن طريق فرض ضرائب جديدة او رفع معدلات الضريبة القائمة وفي كلتا الحالتين تخلق حافزاً لدى المكلفين للتهرب من دفعها، وتلاحظ ان تخفيض الضريبة لا يقضي على الاقتصاد الخفي اذ ان المتعاملين به يتمتعون بمعدل ضريبة يساوي صفرًا وبالتالي فان تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس

من المحتمل ان يؤثر على رغبة هؤلاء الافراد في اظهار دخولهما الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة لكنه يمكن ان يقلل من دخول المزيد من الافراد الى الاقتصاد الخفي. (اكرام حسن محمد، مصدر سبق ذكره، ص 142).

6.2.3 التعقيدات والبيروقراطية الحكومية: التعقيدات والقيود البيروقراطية الحكومية المفروضة على ممارسة النشاط الاقتصادي احد عوامل نشؤ ظاهرة الاقتصاد الخفي كما انها تزيد من تشجيع الافراد والشركات على التحايل والبحث عن ثغرات بهدف الحصول على ميزات تنافسية عن طريق تجنب هذه القيود وممارسة أنشطة خفية يتم من خلالها تحقيق دخول غير اعتيادية. (اكرام حسن محمد، مصدر سبق ذكره، ص 143).

4. النموذج القياسي لمحددات الاقتصاد الخفي في السودان

تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Testing Approach)، حيث يعد هذا الأسلوب من الأساليب القياسية الحديثة التي تم استخدامها من قبل (Pesaran et al., 2001) في مجال الاقتصاد القياسي. ومن المتوقع أن يتخذ الشكل العام لنموذج الدراسة الشكل التالي:

$$gc_t = f(pv, Tax_t, un, im, cr) \quad (1)$$

حيث تم أخذ المتغيرات بالصيغة اللوغارتمية، وفي هذه الحالة يصبح النموذج بالشكل التالي:

$$\ln gc_t = \beta_0 + \beta_1 \ln pv_t + \beta_2 \ln tax_t + \beta_3 \ln un + \beta_4 \ln im + \beta_5 \ln cr + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث:

gc : الاقتصاد الخفي ويتم تمثيله كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

Tax: متغير يمثل الضرائب الحكومية، حيث تم تمثيله بنسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي.

Pv: متغير يمثل الفقر.

un: متغير يمثل البطالة.

Im: متغير يمثل الدخل.

وتم الحصول على بيانات المتغيرات من مصادر مختلفة من البنك المركزي ومصلحة الإحصاء، وتم إجراء مجموعة من الاختبارات الأولية (التشخيصية) قبل تقدير نماذج الدراسة وذلك بهدف اختيار النموذج القياسي المناسب لبيانات الدراسة، وهذه الاختبارات الأولية تشمل:

1.4 اختبار جذر الوحدة لسلاسل الزمنية (The Unit Root Test):

في دراسة قام بها (Nelson and Plosser, 1982) تبين منها أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى، أي $I(0)$ ، الأمر الذي ربما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير مناسبة حيث أنه من الممكن الحصول على قيم مرتفعة لكل من قيم (T,F) ولمعامل تحديد الانحدار (R^2). ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) التي ربما لا تعطي بعداً حقيقياً ولا تفسيراً اقتصادياً ذا معنى ستكون الخطوة الأولى في تحليل

البيانات هي اختبار سكون السلاسل الزمنية (Dickey & Fuller, 1979). ويشير إلى السلسلة الزمنية X_t بأنها ساكنة Stationary عندما يكون:

وسطها الحسابي ثابت، أي أن: $E(X_t) = \text{constant for all } t$

تباينها ثابت، أي أن: تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن:

$\text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = \text{depends on } t \text{ \& } k \neq 0$

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فإنه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين (Thomas, 1997)، وتم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) اللذين يختبرا الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة ومن ثم عدم سكون السلسلة الزمنية وذلك كما يلي:

- اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF):

يمكن إجراء اختبار ديكي - فولر وفقاً للمعادلة الآتية بوجود الثابت (β_1) والاتجاه الزمني (t) للمتغير (Y) :

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (3)$$

افترض في هذا النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ، ولكن في حالة وجود ارتباط ذاتي ففي هذه الحالة يصبح النموذج غير ملائماً ويجعل نتائج التقدير غير دقيقة. وبهدف التغلب على هذه الحالة فقد تم تطوير أو توسيع هذا النموذج بإضافة قيم متباطئة للسلسلة الزمنية قيد التحليل ليعرف فيما بعدها بـ (Augmented Dickey- Fuller Test)، وأصبح النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

ويعتمد اختبار سكون السلسلة الزمنية على معنوية المعلمة (δ) ، وذلك من خلال مقارنة (t) المحسوبة مع (t) الجدولية (t-statistic)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية (بالقيم المطلقة) فهذا يعني أن السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى، وتكون هذه السلسلة الزمنية غير ساكنة إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية (بالقيم المطلقة)، وفي هذه الحالة يتطلب أخذ الفرق الأول.

- اختبار فيليبس بيرون (Phillips-Perron):

إن اختبار فيليبس - بيرون (PP) (Phillips & Perron, 1988) يعتمد في تقديره على معادلة رقم (3) ولكن يختلف عن اختبار ADF في معالجة الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث أنه يقوم باستخدام طرق إحصائية غير معلمية ليأخذ في الاعتبار الارتباط التسلسلي في حدود الخطأ بدون إضافة حدود الفرق المتباطئة.

24. اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):

الخطوة الثانية في التحليل هي إجراء اختبار التكامل المشترك (Johansen, 1991)، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى فهذا يعني أنها ربما تكون متكاملة من الدرجة الأولى، أي $I(1)$ أو أعلى. وبشكل عام إذا وجد تكامل مشترك فهذا يعني أن السلسلتين تتحركان معاً عبر الزمن، ويمكن أن يكون بينهما تكامل مشترك ينتج عنه علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. ولأجل اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، فثمة مجموعة من الاختبارات التي تتمثل باختبار

(Engle and Granger, 1987) واختبار (Johansen and Juselius, 1990). ولكن إجراء هذه الاختبارات يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ولا يمكن إجرائها في حالة وجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، كما أن نتائجها قد تكون غير دقيقة في حالة صغر حجم العينة. ولذلك سيتم اللجوء إلى طريقة لإيجاد هذا التكامل المشترك للمتغيرات في المستوى أو عند الفرق الأول أو خليط بينهما وذلك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود Autoregressive Distributed Lag Bounds Testing Approach المقترحة من قبل (Pesaran et al., 2001).

وتتميز طريقة ARDL عن غيرها من الطرق لاختبار التكامل المشترك بعدة مزايا أهمها أنه يمكن إجرائها سواء أكانت درجة التكامل المشترك للمتغيرات $I(0)$ أو $I(1)$ أو خليط بينهما، كما أنها تعطي نتائج ومقدرات كفاءة في حالة العينات الصغيرة كما تكون هذه الطريقة جيدة إذا كان سكون المتغيرات غير واضحاً (Hoque and Yusop, 2010). وسيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى يتم اختبار التكامل المشترك وذلك في إطار تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM) بالصيغة الآتية (Baranzini et al., 2013):

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum \lambda_i \Delta X_{t-i} + \phi Y_{t-1} + \delta X_{t-1} + \eta_t \dots \dots \dots (5)$$

حيث: Y : المتغير التابع، X : متجه المتغيرات المستقلة، $\alpha, \beta, \lambda, \phi, \delta$: معاملات المتغيرات، Δ : الفرق الأول للمتغيرات، n, m : فترات الإبطاء لمتغيرات الفرق الأول، η : حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (5) من خلال:

- اختبار الفرضية الصفرية: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $H_0: \phi = \delta$
- مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1: \phi \neq \delta$

وبعد تقدير المعادلة يتم استخدام اختبار Wald-test لاختبار تلك الفرضيات حيث يتم مقارنة قيمة F-statistic المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل (Pesaran et al, 2001)، حيث يتكون الجدول من قيم الحد الأدنى (LCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(0)$ ، وقيم الحد الأعلى (UCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، فإذا كانت قيمة F-statistic المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية في هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة F-statistic أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة F-statistic المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة.

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \theta + \sum \sigma_i Y_{t-i} + \sum k_i X_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

حيث: X, Y : كما عُرِفَت سابقاً، θ, σ, k : معاملات المتغيرات، ε : حد الخطأ العشوائي.

أما المرحلة الثالثة فهي الحصول على العلاقة قصيرة الأجل للنموذج وذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة والتي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل في المعادلة (5)، وبذلك فإن العلاقة قصيرة الأجل وتصحيح الخطأ تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \sum \pi_i \Delta Y_{t-i} + \sum \omega_i \Delta X_{t-i} + \gamma \varepsilon_{t-1} + v_t \dots\dots\dots (7)$$

حيث: γ : معامل تحديد الخطأ والذي يقيس سرعة التعديل التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن من الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل، v : حد الخطأ العشوائي. وفيما يلي نتائج التحليل القياسي: سيتم عرض نتائج الاختبارات السابقة كما يلي:

- اختباري جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية:

بهدف استقصاء سكون متغيرات الدراسة، تم اللجوء إلى اختبار جذر الوحدة ديكي-فولر الموسع (ADF)، حيث كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم 1: نتائج اختبار جذر الوحدة "ديكي- فولر الموسع" لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند مستوى 5%
الاقتصاد الخفي (lngc)	عند المستوى	-2.32	-2.98
	الفرق الأول	-4.62	-2.99
الفقر (lnpv2)	عند المستوى	-2.42	-2.98
	الفرق الأول	-4.69	-2.98
الضرائب (Intax)	عند المستوى	-2.59	-2.98
	الفرق الأول	-4.74	-2.99
الدخل (lnim)	عند المستوى	-3.23	-2.98
	الفرق الأول	-	-
الفساد (lnrc)	عند المستوى	-5.23	-3.00
	الفرق الأول	-	-

* ساكنة على مستوى دلالة 5% أو 10%.

تشير النتائج أعلاه إلى أن السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة لم تكن ساكنة في مستوياتها ماعدا (متوسط دخل الفرد والفساد)، إذ أشار اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) إلى أن قيم ديكي فولر المحسوبة لكل متغير بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية في قيمتها المطلقة، عند مستوى دلالة إحصائية 5% وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم سكون المتغيرات في مستوياتها لمتغيرات (الاقتصاد الخفي، الفقر، البطالة، الضرائب). بينما يتم قبول الفرضية البديلة لمتغيرات (متوسط دخل الفرد، الفساد) أي أنها متكاملة من الدرجة صفر (0)، أما عند اخذ الفرق الأول للمتغيرات غير الساكنة في مستوياتها فقد أصبحت ساكنة، حيث كانت قيم ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة لجميع المتغيرات أكبر من القيم الجدولية عند مستوى دلالة 5%، أي أنها متكاملة من الدرجة (1). I(1).

- اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):

للكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات تم الحصول على نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الموضحة في الجدول (2):

جدول رقم 2: نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج باستخدام اختبار الحدود

K=2		F- statistic	
GC _t =f(PV, TAX _t IM, CR _t) ARDL(1,0,0)		4.9301	[0.035]
Significant level		Critical values bounds*	
	Lower Critical Bounds(LCB) I(0)	Upper Critical Bounds(UCB) I(1)	
1%	5.15	6.36	
5%	3.79	4.85	
10%	3.17	4.14	

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views102019

وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات كانت قيمة F-statistic المحسوبة تساوي (4.9301) وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية (UCB) الموجودة في الجدول المقترح من (Pesaran et al. 2001) والتي تساوي (4.85) عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات .

ونظراً لوجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن هذا التكامل ينتج عنه وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تأخذ

الصيغة التالية:

$$\ln GC_t = \beta_0 + \sum \beta_i \ln PV_{t-i} + \sum \beta_j \ln TAX_{t-j} + \sum \beta_j \ln IM_{t-j} + \sum \beta_j \ln UN_{t-j} + \sum \beta_j \ln CR_{t-j} + \varepsilon_{1t}$$

وقبل تقدير المعادلة أعلاه، تم تحديد عدد فترات الإبطاء لمتغيرات المعادلة باستخدام معيار (SBC) حيث كانت ARDL(1,0,0)، وكانت نتائج تقدير المعادلة طويلة الأجل كما يلي: كما هو موضح من الجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم 3: (نتائج نموذج الأجل القصير)

Co integrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	3.161691	0.234514	0.741461	DLOG(tax)
0.0000	-669.594221	0.001488	-0.996033	DLOG(im)
0.0000	648.767928	0.001535	0.995710	DLOG(un)
0.0382	2.152315	0.000579	0.001247	DLOG(pv)
0.0437	2.090511	0.002761	0.005771	D(cr)
0.0000	-637.515747	0.001566	-0.742293	CointEq(-1)
1.134736	Mean dependent var		0.734563	-squared
1.423512	S.D. dependent var		0.727927	Adjusted R-squared
2.288893	Akaike info criterion		0.742512	S.E. of regression
2.371639	Schwarz criterion		22.05297	Sum squared resid
2.319223	Hannan-Quinn criter.		-46.06675	Log likelihood
0.252505	Durbin-Watson stat		110.6949	F-statistic
0.000000	Prob(F-statistic)			

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views102019

قبل البدء في تفسير نتائج النموذج لابد من التأكد من أن النموذج مستوفي لعدد من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، أهم هذه المعايير تحقق الافتراضات الخاصة بمحدود الخطأ وهي أن مشاهدات حد الخطأ العشوائي مستقلة عن بعضها البعض و متماثلة التوزيع وإنها موزعة توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين σ^2 وبما أن μ_i غير معلوم يتم استخدام البواقي بدلا عنه، وفيما يلي نتائج تحقق الافتراضات الخاصة بمحدود الخطأ:

- نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار فرضية عدم القائلة أن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية عدم ؛ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.304) وهي قيمة أكبر من 5%.

جدول رقم 4: (اختبار فرضية عدم ثبات التباين) Breusch-Pagan-Godfrey

0.304	Prob. F(10,13)	1.28	F-statistic
0.095	Prob. Chi-Square(10)	4.69	Obs*R-squared

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2019

- نتائج اختبار فرضية ثبات التباين:

تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار والذي يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار (0.904) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (5%).

جدول رقم 5: (اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين)

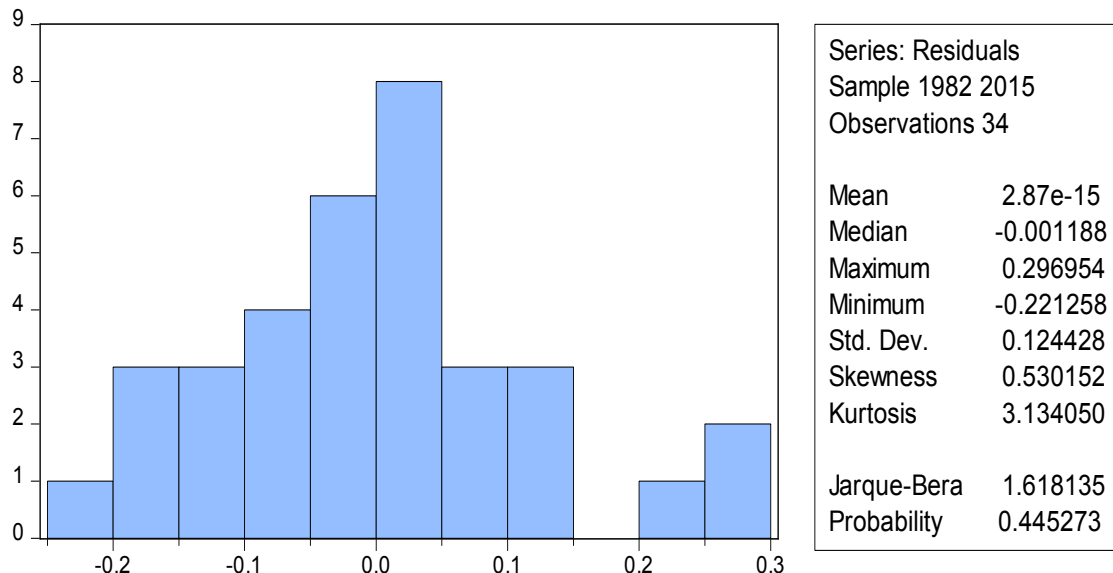
0.904	Prob. F(15,18)	0.507	F-statistic
0.812	Prob. Chi-Square(15)	10.107	Obs*R-squared

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2019

- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ:

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (1.618) بقيمة احتمالية (0.445) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

شكل رقم 1: (نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ)



المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2019

- اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطي متعدد)

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطى بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) حيث انه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة الارتباط الخطى وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم (10) على أنها انعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطى بين المتغيرات المستقلة , وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات نموذج الدراسة موضع الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 6: (نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات النموذج)

المتغيرات المستقلة	قيمة VIF
متوسط دخل الفرد	0.123
البطالة	0.009
الضرائب	0.019
الفقر	0.089
الفساد	1.65

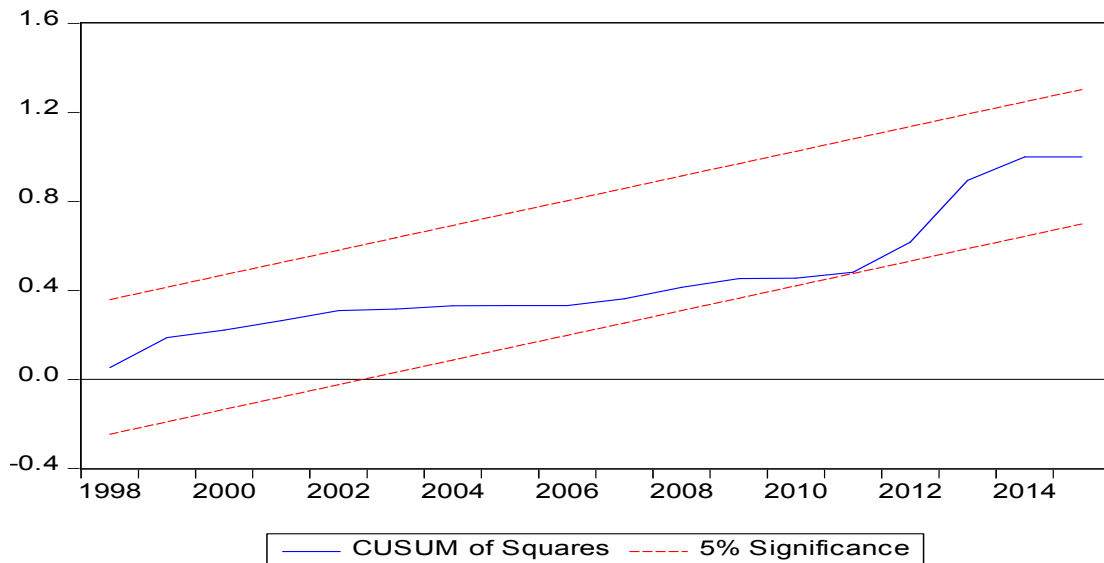
المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2019

وتشير النتائج في الجدول رقم (6) إلى أن قيمة VIF لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج تشير إلى عدم وجود ارتباط خطى بين المتغيرات المستقلة.

– اختبار استقرار النموذج Parameters stability

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج علي المدى الطويل يتم بواسطة اختبار مربع الخطأ التراكمي CumulativeSum of Squares(CUSUM)، وفي النموذج المقدر تلاحظ ان الخط الذي يمثل مربع الخطأ التراكمي كان داخل الخططين الأعلى والأدنى عند مستوي معنوية 0.05 كما في الشكل التالي .

شكل رقم (2): اختبار مربع الخطأ التراكمي (CUSUM) للنموذج



المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج 2019

بعد اجتياز النموذج مرحلة المعايير القياسية، يمكن استخدام هذا النموذج في عملية الاستدلال الإحصائي والوصف الهيكلي إضافة إلى الاستشراف، لذلك نخلص إلى النتائج التالية:

ويتضح من نتائج الجدول (6) أن المتغيرات (الفقر والضرائب ومعدل البطالة، الفساد) على علاقة موجبة مع الاقتصاد الخفي حيث جاءت إشارات المعالم لهذه المتغيرات موجبة، حيث أن زيادة كل من معدلات الفقر ومستوى الضرائب والفساد ومعدلات البطالة يؤدي إلى زيادة الاقتصاد الخفي ومن جهة أخرى فأن متغير متوسط دخل الفرد له أثر سلبي على الاقتصاد الخفي حيث أن انخفاض متوسط دخل الفرد يعمل على زيادة الاقتصاد الخفي. وبما أن المعادلة بالصيغة اللوغارتمية، فإن معاملات المتغيرات تمثل المرونات طويلة الأجل. حيث كانت مرونة متغير الفقر تساوي (0.001249) وهذا يعني أن زيادة بنسبة 1% في معدل الفقر يؤدي إلى زيادة الاقتصاد الخفي بنسبة (0.001) %، بينما كانت مرونة مستوى الضرائب تساوي (0.825104)، أي أن زيادة بنسبة 1% في الضرائب تؤدي إلى زيادة الاقتصاد الخفي بنسبة (0.83) %. كما بلغت قيمة مرونة البطالة (0.997413) وهذا يعني أن زيادة بنسبة 1% في مستوى معدل البطالة يؤدي إلى زيادة الاقتصاد الخفي بنسبة (0.99) %. أما مرونة متوسط دخل الفرد بلغت (-0.99773) وهذا يعني أن انخفاض بنسبة 1% في متوسط دخل الفرد يؤدي إلى زيادة الاقتصاد الخفي بنسبة (0.99) %. كما بلغت قيمة مرونة الفساد (0.005781) وهذا يعني أن زيادة بنسبة 1% في مستوى الفساد يؤدي إلى زيادة الاقتصاد الخفي بنسبة (0.006) %.

كما يتضح من نتائج التحليل أن نسبة (72) % من التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الخفي تُفسّر بواسطة كل من المتغيرات (الفقر، الضرائب، متوسط دخل الفرد، الفساد)، وأن نسبة (28) % تُفسّر بواسطة المتغيرات غير المضمنة في النموذج إضافة إلى أخطاء قياس المتغيرات. أما بالنسبة لنتائج الأجل القصير يتضح من الجدول رقم (3) مايلي:

- مرونة الاقتصاد الخفي في المدى القصير للتغير الذي يحدث في معدل الفقر تساوي (0.001247) بمعنى الزيادة في مستوى الفقر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الاقتصاد الخفي في المدى القصير بنسبة (0.001) %.
- مرونة الاقتصاد الخفي في المدى القصير للتغير الذي يحدث في مستوى الضرائب تساوي (0.741461) بمعنى الزيادة في مستوى الضرائب بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الاقتصاد الخفي في المدى القصير بنسبة (0.74) %.
- مرونة الاقتصاد الخفي في المدى القصير للتغير الذي يحدث في متوسط دخل الفرد تساوي (-0.996033) بمعنى الانخفاض في متوسط دخل الفرد بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الاقتصاد الخفي في المدى القصير بنسبة (0.99) %.
- مرونة الاقتصاد الخفي في المدى القصير للتغير الذي يحدث في البطالة تساوي (0.995710) بمعنى الزيادة في مستوى الفساد بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الاقتصاد الخفي في المدى القصير بنسبة (0.99) %.
- مرونة الاقتصاد الخفي في المدى القصير للتغير الذي يحدث في مستوى الفساد تساوي (0.005781) بمعنى الزيادة في مستوى الفساد بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الاقتصاد الخفي في المدى القصير بنسبة (0.01) %.
- بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (يجب أن يحمل إشارة سالبة كما يجب أن يكون معنوياً) (-0.998293) وهذه القيمة تعني أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه سنوياً بنسبة (74) % للوصول إلى التوازن.

5. النتائج

هدفت الدراسة إلى قياس محددات الاقتصاد الخفي في السودان وتوصلت إلى النتائج التالية:

- هنالك نمو مضطرب لحجم الاقتصاد الخفي في السودان.
- تشير نتائج التقدير إلى أن كل من البطالة والضرائب ومتوسط دخل الفرد والفقر وحجم الفساد تعتبر من أهم محددات الاقتصاد الخفي في السودان.
- ارتفاع معدلات البطالة ومستوى الفقر وانخفاض متوسط دخل الفرد على التوالي من أكثر المتغيرات تأثيراً على الاقتصاد الخفي في السودان.
- الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه سنوياً بنسبة 74% للوصول إلى التوازن.

6. التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة نوصي بما يلي:

- العمل على تحويل أنشطة الاقتصاد الخفي المشروعة إلى الاقتصاد الرسمي من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية مع تخفيض هوامش الضريبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل غالبية هذا النشاط.
- زيادة فاعلية مكافحة التهرب الضريبي من خلال توفر ارادة سياسية قوية وتطبيق عقوبات صارمة على المتهربين وتسهيل الحصول على السجل التجاري.
- إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد وضرورة تطبيق المعايير التي تمنع الفساد في كافة الأجهزة الحكومية والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.
- العمل على زيادة متوسط دخل الفرد وتقليل معدلات البطالة بزيادة الأنشطة الاقتصادية للحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي.
- وضع استراتيجية لإدارة الاقتصاد غير الرسمي من خلال ازالة العقوبات الادارية والقانونية والضريبية مع ضرورة تسهيل الائتمان والخدمات الاستشارية وخدمات الرعاية الاجتماعية.
- الاهتمام بالمشروعات متناهية الصغر من خلال تسهيل الحصول على التمويل لتحسين وصول الفئات الأكثر فقراً إلى الخدمات المالية.

9. المراجع

- احمد حسين الهيتي ورفاه عدنان نجم(2010م)، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال، دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (1989-2008)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 81، الجزائر.
- اكرام حسن محمد(2018م)، العلاقة السببية بين الاقتصاد الخفي والفساد دراسة حالة السودان (2005-2015)، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان.
- ايهاب الموسوي، وآخرون(2016م)، الاقتصاد الموازي، دار الايام للنشر، الطبعة الاولى،الاردن.
- بوجورقة بوناصر(2014م)، علاقة السببية بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي - دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد،الجزائر.
- بورعدة حورية(2014م)، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، الجزائر.

- ثائر محمود رشيد(2010م)، اقتصاد الفساد وخفايا اقتصاد الظل في العراق اسبابه ونتائجه وسبل مواجهته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، جامعة بغداد، العراق.
- حامد المطيري (2012)، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1390هـ(1970م) إلى 1430هـ (2009م) (رسالة دكتوراة غير منشورة) جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- حيان سلمان(2016م)، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، نقلا عن الموقع الالكتروني:
<http://www.ettihad-sy.net/modules.php>
- خليل احمد النمروطي واحمد محمود(2016م)، تقدير الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة الطلب على العملة دراسة الحالة الفلسطينية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، العدد رقم ISSN2410-5198 ، فلسطين.
- عبدالعزيز علي محمد الصالحي(2013م)، الاقتصاد الخفي (آثاره وطرق قياسه) مع اشارة الى حجمه في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1981-2011)، مجلة جامعة الزيتونة، العدد8، السنة الثانية، ليبيا.
- عاطف أندراوس (2000م)، الاقتصاد الظلي: المفاهيم، المكونات، الأسباب، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- فاطمة الزهراء العموري وزينب قرني(2014م)، الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر(2004-2014)، رسالة ماجستير منشورة، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التيبسي، الجزائر.
- ليلي حامد المطيري(2014م)، اثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، جامعة الملك سعود.
- شيهان، شهاب(2013)، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد8، العراق.
- نسرين عثمان أحمد(2017م)، دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي، دراسة حالة محلية بورتسودان (2005-2016)، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- رشيدة همودة(2012م)، استراتيجية ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجرتي الجزائر ومصر، رسالة ماجستير منشورة، تخصص الادارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحان عباس سطيف، الجزائر.
- هاجر الزبير عبدالمجيد(2013م)، عوامل انتشار القطاع الاقتصادي غير المنظم ودور المجتمع في تنميته، ورقة مقدمة بورشة الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم، منظمة العمل العربية، الخرطوم.